

قضاة فلسطينيون وأجانب وقانونيون يناقشون واقع وآفاق القضاء الدستوري

رام الله - الحياة الجديدة - عقد مجلس القضاء الأعلى امس مؤتمرا دوليا حول القضاء الدستوري في فلسطين حول «واقع وآفاق» بالتعاون مع مشروع سيادة (٢) الوصول من قبل الاتحاد الأوروبي. وافتتح المؤتمر القاضي فريد الجراد رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى، والدكتور علي خشان وزير العدل، والدكتور حسن العوري المستشار الأعلى للقانونية، والمستشار أحمد المغني النائب العام، والفونس ليزيه المدير العام لمشروع سيادة (٢).

وشارك في المؤتمر متخصصون وقضاة فلسطينيون وأجانب في مجال القانون الدستوري وسيادة القانون. ويأتي المؤتمر الذي يعقد للمرة الأولى بهذه الأهمية لخلق فهم مشترك للوضع الراهن للقضاء والرقابة الدستورية، من أجل النظر للمستقبل عند تأسيس المحكمة الدستورية.

وأكد القاضي الجراد أن مجلس القضاء الأعلى يتطلع الى مزيد من النشاط البحثي حول أهم مكونات الدولة المستقبلية من الناحية الدستورية، وأشار الى أن القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦ سابقة قانونية انما على نصوصه العديد من الملاحظات ولكنه لم يختلف كثيرا عما هو سائد في معظم دول العالم، وقال الجراد ان هذا النشاط يأتي في سياق التحضير للدولة القريبة وجاهزية كل مؤسسات الدولة لها، وأكد على أهمية دور السلطة القضائية في هذا العمل، وتقدم بالشكر للجنة الدستورية التي تعمل على موضوع المحكمة الدستورية، وعبر عن أمه بالمزيد من التوفيق في اعداد ومتابعة وضع المحكمة الدستورية الذي يهتم به مجلس القضاء الأعلى خصوصا وأن القضاء سيتولى هذا الموضوع.

وقال «انشاء المحكمة ليس بالأمر

الهيّن في ضوء واقعنا السياسي، وعلينا الأخذ بعين الاعتبار الواقع الفلسطيني خصوصا نص سيادة على الارض الفلسطينية والتي لها علاقة في نجاح القضاء الدستوري، والى حين توفر السيادة أكد القاضي الجراد أن كوادر السيادة القضائية تفي بالغرض كمحكمة عليا تمارس الدور بحكم القانون الاساسي وقانون السلطة القضائية، وهناك العديد من قرارات المحكمة التي بصفتها الدستورية التي صدرت ونشرت، ونوه الى أن مجلس القضاء الأعلى يتطلع الى انشاء مزيد من المحاكم المتخصصة، بالإضافة الى محكمة جرائم الفساد، ومحكمتي الجمارك البدائية والاستئنافية، وقال نتطلع أيضا الى انشاء محكمة عمالية متخصصة لتغطية الاحتياجات القضائية من جانب وخدمة المواطن الفلسطيني، حتى يكون القضاء الفلسطيني على جاهزية تامة للمساهمة في دوره القيادي الريادي عند نشأه الدولة.

وفي كلمته أكد د. علي خشان أن القانون الأساسي الفلسطيني نص على مبدأ سيادة القانون، وأن تخضع للقانون جميع السلطات، وأن الشعب هو مصدر السلطات، ولا مجال أمام السلطات أو المؤسسات أو الأشخاص لمخالفة ارادة الشعب، وعلى السلطة الفلسطينية أن تتمتع ثفرة في جدار الخلاف القائم في فلسطين مجتمعاً ومؤسسات وسلطات سياسية والتي تمنع أسس العدالة أن ترسخ، وقال «لا بد من اتخاذ اجراءات لحماية أمن الوطن والمواطن».

وأكد ان السلطة الفلسطينية تصر على الخروج من الفترة الانتقالية التي قيدتنا بها اسرائيل، وتتوجه نحو مرحلة اقامة الدولة الديمقراطية والقانونية التي تقوم على القرارات الشرعية الدولية والبيادرات العربية والاتفاقات الدولية، وقال ان اقامة الدولة هي رغبة واردة شعبية ولا

تستطيع دول العالم أن تقف أمام ارادة الشعب في الاستقلال، وأضاف أن بداية الصلوح في فلسطين تبدأ بالقراءة الجديدة للدستور بحيث لا تنظر اليه كوثيقة تبريرية للسلطة الحاكمة انما عقد مفتوح مع الشعب يتطلب التغيير المستمر بادماج التغييرات غير المتوقعة لحظة وضعه والانطلاق من أولويات التغيير في المجتمع المدني وليس الدولة فقط عبر التفاوض السياسية الفلسطينية المعبر عنها داخل النص الدستوري. عليا، وحذر من المحاصصة السياسية في تشكيل المحكمة الدستورية، وقال ان العمل الحقيقي في فلسطين يجب أن ينصب على زوال الاحتلال وانتشار السلام وانهاء الانقسام لتوحيد الجهود في سبيل اقامة الدولة.

وبدوره أكد د. حسن العوري أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تكفل احترام الحقوق والحريات العامة التي نص عليها الدستور، وهذا يستدعي استنهاض كل الجهود والهعم لاتمام صياغة دستورنا الفلسطيني.

وعبر النائب العام أحمد المغني عن أمله من الإرادة السياسية لتفعيل المحكمة الدستورية، وتحدث عن أهمية جاهزية الدائرة القانونية والقضائية لاستكمال جاهزية الدولة الفلسطينية، وتسامال المغني عن فعالية المحكمة الدستورية في ظل الانقسام والاحتلال والمستوطنات والحواجز، وتسامل أيضا عن جاهزية القضاء الفلسطيني للفضاء الدستوري، وقال ان هناك عدة اتفاقيات موقعة مع دول عدو لتطوير المحكمة الدستورية.

وبدوره قال أفونس ليزيه، ان الاتحاد الأوروبي اتفق مع مجلس القضاء الأعلى لتقديم المشورة للمحكمة للنص، وقال العوري اننا على مشارف

خلال مؤتمر دولي عقد في رام الله

قضاة فلسطينيون وأجانب وقانونيون يناقشون واقع وآفاق القضاء الدستوري



المتحدثون في مؤتمر القضاء الدستوري برام الله امس

اعلان دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بعد استكمال الجاهزية لاقامة الدولة وهذا يستدعي استنهاض كل الجهود والهعم لاتمام صياغة دستورنا الفلسطيني.

وعبر النائب العام أحمد المغني عن أمله من الإرادة السياسية لتفعيل المحكمة الدستورية، وتحدث عن أهمية جاهزية الدائرة القانونية والقضائية لاستكمال جاهزية الدولة الفلسطينية، وتسامال المغني عن فعالية المحكمة الدستورية في ظل الانقسام والاحتلال والمستوطنات والحواجز، وتسامل أيضا عن جاهزية القضاء الفلسطيني للفضاء الدستوري، وقال ان هناك عدة اتفاقيات موقعة مع دول عدو لتطوير المحكمة الدستورية.

وبدوره قال أفونس ليزيه، ان الاتحاد الأوروبي اتفق مع مجلس القضاء الأعلى لتقديم المشورة للمحكمة

يعقد اليوم برعاية الرئيس

انهاء التحضيرات لعقد المؤتمر الدولي الثاني للأمراض الجلدية والتناسلية

رام الله - الحياة الجديدة - استقبل رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض

ومحافظ أربحا ماجد الفتياني، ورئيس الجمعية الفلسطينية لأطباء الأمراض الجلدية والتناسلية الدكتور رياض مشعل، المشاركين في المؤتمر الدولي الثاني للأمراض الجلدية والتناسلية، المقرر أن تبدأ فعالياته اليوم «الجمعة» وتستمر حتى ٢٤ الشهر الجاري، تحت رعاية الرئيس محمود عباس«بو مازن» في فندق موفتيك برام الله. وقال د. مشعل انهم استقبلوا اطباء متميزين مثل البروفيسور كلاوس وولف من النمسا الذي يعد مرجعا عالميا في طب الجلد على مستوى العالم، والبروفيسورة جانا هير كوغفرا رئيسة الأكاديمية الأوروبية للأمراض الجلدية، والتي تضم ١٢ ألف عضو، والبروفيسور لويس دوبرتريت من فرنسا رئيس اللجنة الدولية لمرض الصدفية، ووفودا أخرى تمثل إيطاليا وبلغاريا وروسيا والهند والجزترا وألمانيا ومصر وتونس والأردن واليمن وعشرات أطباء الجلد والأمراض التناسلية المحليين. وأوضح د. مشعل انه تم اختيار زهرة اللوز رمزاً للمؤتمر تعبيرا عن الصورة الجميلة لفلسطين بجبالها وسهولها وتلالها والتي جسدها الشاعر الكبير الراحل محمود درويش بديوانه «زكهر الزور أو أبعد»، مشيرا إلى أنه من المقرر أن تقوم الوفود المشاركة بزيارة ضريح الرئيس الراحل ياسر عرفات لوضع أكاليل الزهور عليه. وأكد د. مشعل أن الجمعية الفلسطينية لأطباء الأمراض الجلدية والتناسلية، انهد استعداداتها لعقد المؤتمر الدولي الفلسطيني الثاني من نوعه للأراضي الفلسطينية، والتناسلية، الذي تحتضنه فلسطين، واصفا المؤتمر بالحدث العلمي المتميز نظرا لمشاركة العديد من دول العالم وأطباء يعدون مرجعا في هذا التخصص به.

مشاركون في مؤتمر القدس للتخطيط والاسكان ٢٠١١-٢٠٢٠

التأكيد على أهمية دعم المقدسيين والعمل على وضع استراتيجيه والبدء بتطبيقها فورا لمواجهة التحديات الرويسى؛ هناك خطة متكاملة لتطوير القطاعات المقدسية بقيمة ٤٢٠ مليون دولار

التوجيهية على عدم التباطؤ في تقديم كل ما يمكن تقديمه للحفاظ على مدينة القدس وثبات أهلها.

وشكر جهود الرئاسة ودعاها للعمل على خلق استراتيجية قابلة للتطبيق، أملا بالخروج بتوصيات مدمسة منهجية يتم العمل على التطبيق الفوري لها بما يتناسب وخطورة التحديات الجديدة التي تواجهها مدينة القدس وسكانها من أبناء شعبنا.

أما كلمة رئيس الوزراء سلام فياض فألقاها محافظ القدس عدنان الحسيني، أكد فيها أهمية اللجنة العليا التي يرأسها الرئيس محمود عباس كمرجعية تجمع في اطرها جميع الجهات التي تمثل القدس.

وقال في كلمته: «من المهم أن نعرف أن الامكانيات الموجودة في مدينة القدس بسيطة ولا تفي بالغرض ومتطلبات مدينة القدس حاليا بحاجة الى جهد وليس فقط دولة فهي تعيش في معركة صعبة تجاه تراجع فعلي على ارض الواقع لمساعدة أهل القدس».

وأضاف: «نحن في اللجنة العليا نقدم مساعدات قانونية وعينية ونساعد على دفع بعض المخالفات وتكليف مهندسيه بالتعاون مع المؤسسات الموجودة في القدس». وأضاف الحسيني: «رسالتنا الى الجهات المانحة هي تغيير التصور الخاطئ عن وجود فساد في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في القدس بحيث لا يمكن أن نوصم جميع هذه الجهود بصفة الفساد خاصة أن عمل السلطة الفلسطينية وصل حاليا الى مستوى عال من الكفاءة والمصداقية بشهادة مختلف الجهات وهناك تصحيح دائم للأخطاء السابقة».

ودعا الى مراجعة الآليات الحالية بالدعم حتى تفي بخصوصية وضع القدس، لأنها لا تستجيب الى التحديات الجديدة والتحديات الجديدة التي يشكلها الاحتلال لمدينة القدس وسكانها الفلسطينيين.

وفي كلمته الجامعة، لفت أمين عام المؤتمر الوطني الشعبي للقدس اللواء عثمان أبو غربية، الى أهمية هذا

اللقاء لمنقاشة مشكلة الاسكان وغيرها من القضايا المتعلقة بالقدس.

وقال: ان التخطيط والتطوير والاسكان في مدينة القدس يهدف بصورة اساسية الى ايجاد جاهزية في المدينة لتكون

محليات

د. أسامة الفرا

برشا.. برشا

اللقاء الذي يجمع الفريق المرديدي بنظيره الكاتالوني يستقطب اهتمام العامة والخاصة، حتى أولئك الذين كانوا قبل سنوات قليلة «خارج كتغالب الرياضية» باتوا اليوم من المتحمسين له والمضالعين بأخباره، والمنافسة بينهما تكاد تطغى على المنافسة بين قطبي العالم زمن الحرب الباردة، فهنا الأمور مشتتعة ليس داخل الملعب وفي مدرجاته وانما على مساحة الكوكب من شماله الغني الى جنوبه الفقير، والحرب الكروية بينهما تعتمد على الأسلحة غير التقليدية التي جء بها من شتى أرجاء المعمورة، والصورايخ لدهيما «من فئة عابرة القارات» على أهمية الاستعداد، وتحظى أخبارهما باهتمام غير مسبوق، وأي وعكة صحية تصيب القادم من الأرجنتين أو من البرتغال تهتز معها بورصة عرش الرياضة، وتطيح بالكبار على غرار «الشعب يريد اسقاط الرئيس»، وبمجرد أن تنطلق كلمة تحمل في دلالاتها شيئا من التلاسن بين المدربين، تتحول على صفحات الاعلام لما يقوف في خطورتها أزمة خليج الخنازير، وتحزب معها الدول والحكومات لتصطف مع هذا الطرف أو ذاك، حقيقة الإهتمام ليس فقط بالأداء المتمع على المستطيل الأخضر، وانما أيضاً بحجم رأس المال المستثمر فيه، يكفي ان نقول ان ثمن المتواجدين على العشب الأخضر في المباراة التي تجمع بينهما يفوق الميزانية السنوية لسلطتنا الوطنية.

ما يعيننا أن متابعة شؤونهما داخل مجتمعنا الفلسطيني تمددت راسياً وأفقياً، والحديث حول مستجدات كليهما يستقطب الكثير من مساحات الحوار لدينا، وان اتسم بروح غابت عن حواراتنا في القاهرة والعواصم العربية الأخرى، وان حاول البعض أن يضفي عليها النزعة الحزبية التي تغلغلت فينا وأصابتنا بالعمق الفكري، كأن يقال ان فتح قلبا وثقالياً مع «البرشا» وبالتالي محاسن مع «الريال»، فاعتقد أن مرض القول لا يعبر عن حقيقة الواقع، ولا أخفي أنني كنت أميل للفريق الملكي، إلى أن فاجاني ابني بحبه التميم «بالبرشا»، مادفعني لمربعه دون أن أسجل عليه ملاحظات أو استدركات، والحقيقة التي يجب أن تغيب عنا أن هنالك تبارفا بين أن تتابع الخفاصة بينهما من أجل المتعة، أو أن تكون مرغما على ذلك مرمق من القرقر والملل والحياة المساوية التي تحياها، فالموكد أن الشريحة الأوسع لدينا من الفئة الثانية، التي تحاول أن تهرب من عالم تقاذف الاتهامات والمباردات والتصريحات، لعالم تقاذف الكرة حتى وان كانت بالأقدام، وان كان المشترك بينهما «التلاعب» سواء كان بالكرة أو بالشعب بأكمله.

الصراع الكروي بين قطبي الكرة الأسبانية بدأ من رحم الصراع الخفي بين اقليم كتالونيا والعاصمة الأاسبانية «مدرية»، حيث سعى اقليم كتالونيا للانفصال عن اسبانيا، ولعله وجد في استحداد مدريد على ثقل اسبانيا السياسي ما دفعه لذلك، خاصة وأنه يشكل المساحة الأكبر من الاقتصاد الأسباني، وان كان الاقليم قد تراجع عن ذلك حين أدرك أن الانفصال سيخلق به ضرراً قد يودي بمقدراته المادية، وان البقاء ضمن منظومة الدولة الواحدة يبقيه ضمن مساحة الاهتمام الدولي، فمن المؤكد أن الانفصال كان يمكن له ان يحيل «البرشا» لفريق محمول يتخطى مع فرق صغيرة ضمن حدود الاقليم الجغرافية، وكذلك الغالب يغرمه التقليدي، على أدوات الصلح على عقيدة الانفصال جاءت لديهم من مكونات ثانوية، كرة القدم احداها، ما أجد القادة والمثقلين بالسياسة للتغلغل، وهذا بدوره أتاح الفرصة لشعبهم أن يتمتع بابداعاتهم الكروية، وأتاح لنا في الوقت ذاته أن نهرب اليه من واقعنا الذي نعيشه.

بوغادو: زيارتي لفلسطين تستهدف العلاقات التاريخية بين البلدين

محافظا بيت لحم والخليل يطلعان وفدا برلمانيا من الباراغواي على الاوضاع العامة في المحافظات

منظرقا الى ما تعانیه المحافظه من ممارسات اسرائيلية تتشثل بحصار الجهات الربع، واستمرار عمل اسرائيل في جدار العنصرى ومصادرة اراضي المواطنين والتوسع الاستيطاني والحواجز العسكرية، وسرقة الموارد الطبيعية وعلى رأسها المياه، مشددا على ان كل هذه الممارسات تشكل خرقا للمواثيق الدولية. وقال حمايل: «ان اسرئيل تتهجن سياسة تعطيل عملية السلام، حيث لم تبق لتعمل التي تتحدث عن اقامة دولة فلسطينية اي اكانية لاقامتها ما يستوجب موقفا دوليا واضحا ومسبوق ضد اسرئيل لاجبارها على الالتزام بالمواثيق الدولية والعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي»، داعيا الدول الغربية جميعا الى العمل لانهاء الاحتلال لأنه: «لا يمكن لهذه الدول خصوصا الولايات المتحدة والدول العظمى والاتحاد الأوروبي استمرار بسياسة الكيل بمكيالين». ونوه حمايل الى عمق العلاقات التاريخية بين فلسطين وباراغواي، مشددا على اهمية تطويرها وتقويتها من خلال العديد من الاتفاقيات التي يمكن التوصل اليها خصوصا في بيت لحم التي تعتبر قلب العالم المسيحي، منقنا موفق باراغواي ودول اميركا اللاتينية الداعمة للحقوق الوطنية الفلسطينية، واعترافها بحق الشعب الفلسطيني باقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وقال بوغادو، ان هدف زيارته الى فلسطين هو التأكيد على العلاقات المتينة والقوية، مشيرا الى تاريخية هذه العلاقات، بالإضافة الى رغبته بالاطلاع عن كتب على الواقع على الارض. وأكد بوغادو ان بلاده، تدعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وقال بان العالم اللعرب مطالب اليوم، بالعمل الجاد لاعطاء الشعب الفلسطيني، حقوقه مشيرا الى ازدياد نسبة التأييد للحقوق الفلسطينية في بلادها خصوصا في الفترة الاخيرة. ووعد بوغادو بالعمل على مد يد العون للشعب الفلسطيني خلال توعية العلاقات الثنائية، من العديد من المجالات في المستقبل القريب وفي نهاية اللقاء الرسمي، قلد بوغادو، المحافظ حمايل، علم باراغواي، مشيرا الى ان بلاده تحفل بذكرى مرور منئي عام على استقلالها، متمنيا ان تحفل فلسطين باستقلالها في القريب العاجل. وبع ذلك زار الوفد، كنيسة المهدي، وجد في الساحة، ثم توجه الى الخليل، والتقى محافظ الخليل كامل حديد، ورحب حديد بالوفد الضيف شاكرا اياه على زيارته للمحافظات، مؤكدا على ان هذه الزيارة تحمل معاني كبيرة وتساهم في توطيد العلاقات والتعاون المستقبلي وتدعم اهالي المحافظة وتساندهم في مواجهة

جين- الحياة الجديدة- عاد معتمرو حملة بر الوالدين، بعد أداء العمرة، وجميعهم من سنيي جمعية بيت المسنين الخيرية في جين، وكانت الحملة انطلقت من جين على نفقة المواطن السعودي، اكرم لطفي أبو لطيفين وينحدر من بلدة طوباس، ويقيم في العربية السعودية. ونظمت الجمعية في جين حفل استقبال للمسنين، أمة العشرات من ممثلي المؤسسات والفعاليات العامة والأهلية، والرسمية في المدينة.

وفي هذا الاستقبال أقيمت العديد من الكلمات التي عبرت عن الشكر للمبرع، وهنأ المتحدثون المسنين ممن كتب لهم أدام مناسك العمرة. وفي كلمته ثمن رئيس الجمعية محمد يحيى التبرع السخي، وقال لقد قدم المحسن أبو لطفي كل ما يتطلب بالبرعة، وشكر باسم الجمعية وأهالي ومؤسسات جينن هذا التبرع، وعبر عن اعتزازه بمعرفة هذا المحسن. وقال لقد سبق لأخ أبو لطفي أن قدم هدية للمسنات في عيد الأم، أرسلها بواسطة أحد أقاربه للمسنات في الجمعية، طلب من هذا الشخص أن يسأل المسنين عن أمنية يتمنون تحقيقها، فوجد أن كثيرين منهم يأملون بتأدية العمرة، وهذا ما دفعه للاتصال بالجمعية وتنسيق الرحلة، حيث كانت بمبادرة

القدس المحتلة - وفا- أوصى مشاركون في فعاليات مؤتمر القدس للتخطيط والاسكان ٢٠١١-٢٠٢٠م، بتعزيز

آليات وعمليات التمويل لمدينة القدس لسكانها من أبناء القدس المحتلة.

كما اوصى المشاركون بتصميم استراتيجية طويلة المدى للاسكان فيها، وضرورة الانتقال من مرحلة تحديد الاحتياجات وتكرار الدراسات والأبحاث عالية المنهجية الخاصة بالاحتياجات ذات الأولوية في مدينة القدس الى مرحلة تلبية هذه الاحتياجات وخاصة المتعلقة بقطاع الاسكان.

جاء ذلك في ختام المؤتمر الصحفي الذي نظّمته مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، بقرها ببلدة الرام شمال القدس المحتلة، امس بحضور ممثلين عن الرئاسة ورئاسة الوزراء والمؤتمر الوطني الشعبي للقدس، وأهم المرجعيات السياسية الفلسطينية العليا، وممثلين عن منظمة المؤتمر الاسلامي، والبنك الاسلامي للتنمية ولقبن من المنحبن، بالإضافة الى عدد من الجهات ذات الصلة وخاصة شركة مجلس الاسكان ومؤسسة «بكدار»، ومركز أبحاث الأراضي، ومعهد الأبحاث التطبيقية «أريج»، وشركة القدس القابضة، وعدد من رجال الأعمال الفلسطينيين وممثلين عن آخرين. وهدف المؤتمر الى خلق تحرك فعلي على ارض الواقع لتحشد الطاقات والجهود والمصادر باتجاه توفير الدعم اللازم لتلبية الاحتياجات الملحة في مدينة القدس حسب القوانين وخاصة اعادة بناء المنازل التي يتم هدمها من قبل الاحتلال ودعم المشاريع الحيوية التي تساهم في حماية السكان في المدينة، والحد من تدهورها والحفاظ على موروثها العربي الاسلامي المهده.

وجرى خلال المؤتمر مناقشة السبل المطروحة لمواجهة السياسات الاسرائيلية في ضم وعزل مدينة القدس عبر استراتيجيات هدمية والتهميز والتصنيق اليومي عن المقدسيين.

واستهل رئيس هيئة الاشراف في مؤسسة المقدسي طاهر النمري، المؤتمر بكلمة رحب فيها بالمتحضر، وأشار الى ان هدف المؤتمر حشد الجهود الفلسطينية والاسلامية ووضع الآليات التي تحث الجهات الرسمية وغير الرسمية والجهات

^[1] رام الله - الحياة الجديدة - عقد مجلس القضاء الأعلى امس مؤتمرا

^[2] دوليا حول القضاء الدستوري في فلسطين حول «واقع وآفاق» بالتعاون

^[3] مع مشروع سيادة (2) الوصول من قبل الاتحاد الأوروبي

^[4] وافتتح المؤتمر القاضي فريد الجراد رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء

^[5] الأعلى، والدكتور علي خشان وزير العدل، والدكتور حسن العوري المستشار الأعلى

^[6] للقانونية، والمستشار أحمد المغني النائب العام، والفونس ليزيه المدير العام

^[7] لمشروع سيادة (2)

^[8] وشارك في المؤتمر متخصصون وقضاة فلسطينيون وأجانب في مجال القانون

^[9] الدستوري وسيادة القانون

^[10] ويأتي المؤتمر الذي يعقد للمرة الأولى بهذه الأهمية لخلق فهم مشترك للوضع

^[11] الراهن للقضاء والرقابة الدستورية، من أجل النظر للمستقبل عند تأسيس المحكمة

^[12] الدستورية

^[13] وأكد القاضي الجراد أن مجلس القضاء الأعلى يتطلع الى مزيد من النشاط

^[14] البحثي حول أهم مكونات الدولة المستقبلية من الناحية الدستورية، وأشار الى أن القانون

^[15] رقم 2 لسنة 2006 سابقة قانونية انما على نصوصه العديد من الملاحظات

^[16] ولكنه لم يختلف كثيرا عما هو سائد في معظم دول العالم، وقال الجراد ان هذا

^[17] النشاط يأتي في سياق التحضير للدولة القريبة وجاهزية كل مؤسسات الدولة لها، وأكد

^[18] على أهمية دور السلطة القضائية في هذا العمل، وتقدم بالشكر للجنة الدستورية التي

^[19] تعمل على موضوع المحكمة الدستورية، وعبر عن أمه بالمزيد من التوفيق في اعداد

^[20] ومتابعة وضع المحكمة الدستورية الذي يهتم به مجلس القضاء الأعلى خصوصا وأن القضاء

^[21] سيتولى هذا الموضوع